



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب



من النائب محمد امين الوغي
تحت اشراف السيد رئيس مجلس نواب الشعب
الى
السيد وزير الداخلية

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: دعوة بلدية تونس الى ربط الصلة مع مصالح وزارة أملاك الدولة لطلب التفويت في العقار عدد
278/52009/41776 لأحداث سوق اسبوعي بمنطقة فتح الله من معتمدية جبل الجلود ولاية تونس

المصاحب :

مراسلة السيد وزير أملاك الدولة و الشؤون العقارية

مراسلة السيد وزير الفلاحة

إلى السيد وزير الداخلية المحترم

الموضوع: طلب إحداث سوق أسبوعية بعمادة فتح الله من معتمدية جبل الجلود

تحية طيبة وبعد،

يشرفنا أن نتوجه إلى سيادتكم بهذا الطلب الرامي إلى إحداث سوق أسبوعية بعمادة فتح الله التابعة
لمعتمدية جبل الجلود، لما في ذلك من أهمية كبيرة لهذه المنطقة التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة ونقص
حاد في مواطن الشغل، مما أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بها.



الجمهورية التونسية مجلس نواب الشعب

إن العقار المقترح لإقامة السوق يشغل موقعاً استراتيجياً على شارع رئيسي ويجذب عدداً كبيراً من المواطنين، مما يجعله فضاء مثالياً لإحداث سوق من المنتج إلى المستهلك، خاصة خلال المواسم مثل شهر رمضان، حيث تزداد الحاجة إلى فضاءات تسوق قريبة ومناسبة الأسعار. ومع ذلك، فإن العقار المذكور يعاني حالياً من الإهمال، وأصبح مرتعاً للمنحرفين وعرضة للاعتداء على الملك العمومي دون أي استغلال يعود بالفائدة على المنطقة وسكانها.

وفي هذا الإطار، قمنا بمراسلة كل من:

1. السيد وزير الفلاحة، الذي أفاد بأن وزارة الفلاحة تواجه صعوبة كبيرة في تأمين العقار، رغم تأكيده على أهمية استغلاله لفائدة المواطنين.
2. السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، الذي أوصى بضرورة التنسيق بين بلدية تونس ومصالح وزارة أملاك الدولة، قصد التفويت في جزء من العقار لإحداث السوق الأسبوعية المقترحة، بما يضمن توفير مواطن شغل للعاطلين عن العمل، فضلاً عن توفير مداخل إضافية لصالح بلدية تونس.

وبناءً على ما سبق، نلتمس من سيادتكم التفضل بما يلي:

- التدخل لتسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة بين بلدية تونس ومصالح وزارة أملاك الدولة، بهدف تسوية وضعية العقار وتمكينه من استغلاله في المشروع.
- توفير الدعم الأمني اللازم لضمان سلامة العقار وتنظيم السوق في حال إحداثه، بما يساهم في تحسين الظروف المعيشية للمنطقة.
- النظر في إمكانية تخصيص العقار بشكل عاجل لإطلاق هذا المشروع التنموي، الذي سيعود بالنفع على سكان جبل الجلود ويساهم في تنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة.



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

نأمل من سيادتكم التفاعل الإيجابي مع هذا الطلب بما يعكس حرصكم على تلبية حاجيات المواطنين وتحقيق التنمية العادلة.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

عضو مجلس نواب الشعب

محمد امين الورغي



إلى
السيد النائب محمد أمين الورغي
تحت إشراف
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: بخصوص وضعية ورشة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بسيدي
فتح الله معتمدية جبل الجلود ولاية تونس.
المرجع: مراسلتكم بتاريخ 28 سبتمبر 2023.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع بخصوص وضعية
العقار الكائن بسيدي فتح الله من معتمدية جبل الجلود من ولاية تونس والنظر في إمكانية
إحالة نصف مساحته لبلدية جبل جلود لإحداث سوق أسبوعية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

الجواب 1:

العقار الكائن بمنطقة سيدي فتح الله من معتمدية جبل الجلود من ولاية تونس موضوع
السؤال هو مستودع تتصرف فيه الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى، ويمسح قرابة 6
هكتارات ويشتمل على ورشة لإصلاح السيارات ومكاتب لحفظ الأرشيف ومخبر
الهيدروكيميا لتحاليل المياه ومخزن للسيارات المعالة على عدم الاستعمال ومخزن لبقايا قطع
غيار التجهيزات الهيدروميكانيكية للسدود.

وتستغل الإدارة العامة المذكورة حاليا قرابة 3 هكتار من العقار وتجد صعوبة في تأمينه
وصيانتته مما أثر سلبا على سير العمل به ونوعية الخدمات المداة بسبب الحالة السيئة للفضاء
العام للورشة والمباني الإدارية والمستودعات، وذلك نظرا للمساحة الهامة للعقار المذكور وبسبب
النقص المسجل في العنصر البشري، خاصة بالنسبة للحراسة، نتيجة الإحالات على التقاعد.

الجواب 2:

تلقت الوزارة طلبا في التفويت أو التسويغ طويل الأمد لجزء من العقار يمسح حوالي 3 هكتار
تقدمت به الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال "سومتراجات"، وهي منشأة عمومية
تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، ويتطلب النظر فيه التنسيق مع المصالح

المختصة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية. أما فيما يتعلق بإمكانية التفويت في جزء من العقار لفائدة بلدية جبل الجلود لتركيز سوق أسبوعية، فإن الوزارة لم تتلق أي طلب في الغرض من البلدية المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن النظر في طلبات التفويت يتطلب تنسيقا مسبقا مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية باعتبارها الجهة المختصة بالنظر والموافقة على هذه الطلبات وفقا لمقتضيات الأمر عدد 999 لسنة 1990 المؤرخ في 11 جوان 1990 المتعلق بضبط مشمولات وزارة أملاك الدولة.

والسلام.

رئيس ديوان وزير الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

عبد الرؤوف العجيمي

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد محمد أمين الورغي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلق بالنظر في إمكانية تخصيص قطعة أرض من أجل إحداث سوق أسبوعية بسيدي فتح الله من معتمدية جبل الجلود بولاية تونس، أتشرف بإفادتكم بأن العقار موضوع سؤالكم في تصرف مصالح وزارتي الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والتجهيز والإسكان. وتجدر الإشارة إلى أن الأبحاث الميدانية أفضت إلى النتائج التالية:

✓ يقع العقار على حافة زاوية نهج 9042 وشارع 9007 بحي ثامر من معتمدية جبل الجلود ولاية تونس ويتكون من جزئين:

- الجزء الأول وهو مشمول بالقطع عدد 2 الماسحة 6950 م2 وعدد 5 الماسحة 18710 م2 عدد 7 الماسحة 343 م2 وعدد 6 الماسحة 67 م2 التابعة جميعها للرسم العقاري عدد 32539/90212/2226 بن عروس الراجع بالملك لفائدة الدولة وهو في تصرف مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في جزء منه وتستغله كمستودع به بعض السيارات.
- الجزء الثاني، يتكون من القطع عدد 9 الماسحة 15960 م2 وعدد 7 الماسحة 7828 م2 التابعة للرسم العقاري عدد 41776/52009/278 بن عروس الراجع بالملك لفائدة الدولة ويحتوي على مبيت ومساحة حيوية في حدود 1762 م2 وهو في تصرف شركة SOMATRA التابعة لوزارة التجهيز والإسكان.

✓ العقار المقترح مصنف "كمنطقة سكن وخدمات ذات كثافة عالية" وذلك حسب مثال التهيئة العمرانية لبلدية تونس المصادق عليه بالأمر 2017/819 المؤرخ في 29 سبتمبر 2017.

✓ يتجه دعوة بلدية جبل الجلود إلى ربط الصلة مع المصالح المختصة بالوزارة قصد طلب التفويت لها في العقار حتى يتسنى لها تركيز السوق البلدي (في حالة زوال حاجة وزارتي الفلاحة والتجهيز منه) وذلك وفقا للترتيب الجاري بها العمل وخصوصا الأمر الحكومي عدد 120 لسنة 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص والذي أجاز عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 86 من مجلة المحاسبة العمومية التفويت بالراكنة في العقارات التابعة لملك الدولة الخاص وبثمن يحدده خبير أملاك الدولة بعد أخذ رأي اللجنة الوطنية الاستشارية للعمليات العقارية المحدثه لعدد من الهياكل ومن بينها الجماعات المحلية، والسلام.

